الحرب الاستباقية وآثار تطبيقها على السلم والأمن الدوليين

The Effects Of Pre-Emptive War On International Peace And Security

منى بومعـزة [1]،

[1] كلية الحقوق، جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)، **mounaboumaza@hotmail.com**

تاريخ الإرسال: 2019/12/07 تاريخ القبول:2021/03/04 تاريخ النشر: جوان/2021

الملخص

لقد دخل مصطلح الحرب الاستباقية مجال العلاقات الدولية منذ زمن بعيد ليشكل وسيلة من الوسائل التي تستخدمها الدول (القوية) لتنظيم علاقاتها حمايةً لمصالحها الخاصة، مما أصبح يشكل جدلا واسعا على صعيد طبيعة العلاقات الدولية.

من خلال ذلك تتناول الدراسة الحرب الاستباقية كمصطلح شائع الاستخدام في العلاقات الدولية خاصة في القرنين الأخيرين، وتبحث في مفهومه ومدى تأثيره على واقع المجتمع الدولي، وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن لجوء الدول لتنظيم علاقاتها عن طريق تطبيق الحرب الاستباقية قد أصبح يشكل تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدوليين، وفي حال استمرار هذه الممارسات فإن العالم مهدد بالوقوع في شراك حرب عالمية ثالثة.

الكلمات المفتاحية: الحرب الاستباقية، العلاقات الدولية، السلم والأمن الدوليين.

Abstract

The term "pre-emptive war" has long been used in the field of international relations to become one of the means used by States, especially the most powerful ones, in order to regulate their relations or rather to protect their own interests which became a controversy both in terms of international law and from the point of view of researchers and international experts.

This study deals with pre-emptive war as a term commonly used in international relations, particularly over the last two centuries. The study examines the concept and its impact on the reality of the international community, and it is based on the assumption that the recourse of States to the regulation of their relations through the application of this principle constitutes a major threat to international peace and security. If this continues, the world could be trapped in a third world war.

Key words: Pre-emptive war, International relations, International peace and security.

المؤلف المرسل: منى بومعـزة ، الإيميل المهني: mounaboumaza@hotmail.com

مقدمة

لقد شهدت العلاقات الدولية منذ بداية القرن الواحد والعشرين استخدام مصطلحات تبدو حديثة الظهور، كالحرب ضد الإرهاب؛ والحرب الاستباقية والوقائية؛ والدفاع الشرعي الوقائي وغيرها، وأصبحت الدول لا تجد حرجا من اتخاذها كمبررات لاستخدام القوة ضد بعضها البعض، مما جعل مشهد الدماء والأشلاء المتناثرة ودخان النيران الكثيفة مشهدا معتادا نراه كل يوم عبر شاشات الفضائيات، والغريب في الأمر أن الاستنكار والتنديد بمثل هذه الممارسات لم يعد يصدر في كثير من الأحيان عن المتحدثين باسم الدول أو المنظمات الدولية.

وتبعا لذلك قد يعتقد البعض أن مفهوما مثل الحرب الاستباقية هو امتداد لمفهوم الحرب العادلة، وأنه وسيلة من وسائل تنظيم العلاقات الدولية في وقتنا الحالي، عندما تكون الوسائل السلمية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة غير مجدية في حل النزاعات الدولية.

من خلال ذلك يمكن تحديد إشكالية الدراسة في ما يلي: هل تطبيق مفهوم الحرب الاستباقية في مجال العلاقات الدولية قد ترتب عنه تهديدا للسلم والأمن الدوليين؟، ويتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية: كيف دخل مفهوم الحرب الاستباقية في مجال العلاقات الدولية؟ هل لاقى قبولا من المجتمع الدولي عند تطبيقه على العلاقات الدولية؟ وما هي نتائج تطبيقه وآثارها على مستقبل السلم والأمن الدوليين؟

للإجابة على هذه التساؤلات، تم تقسيم موضوع البحث إلى مبحثين، تناول كل مبحث مطلبين، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم الحرب الاستباقية

المطلب الأول: ظهور فكرة الحرب الاستباقية وتطورها

المطلب الثاني: تعريف الحرب الاستباقية وتمييزها عن المصطلحات القريبة

المبحث الثاني: آثار ومستقبل تطبيق الحرب الاستباقية على السلم والأمن الدوليين

المطلب الأول: آثار تطبيق الحرب الاستباقية على السلم والأمن الدوليين

المطلب الثاني: أثر استمرار تطبيق الحرب الاستباقية على مستقبل السلم والأمن الدوليين

المبحث الأول: مفهوم الحرب الاستباقية

يثير مصطلح الحرب الاستباقية الكثير من الجدل سواء على صعيد السياسة الدولية أو على صعيد القانون الدولي إلى حد القول بأن الممارسة تنذر بأن الحرب الاستباقية من المظاهر التي تهدد بانهيار القانون الدولي ومعه النظام السياسي العالمي الذي يقوم بالأساس على حفظ السلم والأمن الدوليين، وفي ما يلي سنحاول البحث في مفهوم الحرب الاستباقية من حيث كيفية ظهور هذه الفكرة وتطورها، وتعريفها تعريفا دقيقا بما في ذلك تمييزها عن بعض المصطلحات التي تقترب منها.

المطلب الأول: ظهور فكرة الحرب الاستباقية وتطورها

قد يبدو مصطلح الحرب الاستباقية مصطلحا جديدا يعود في ظهوره إلى بداية القرن الواحد والعشرين؛ نظرا لشيوع الحديث عنه في هذه الفترة الزمنية خصوصا بعد غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام 2003، إلا أن الحقيقة تؤكد أن هذا المفهوم قديم يعود في جذوره إلى 2500 سنة مضت، حيث شرعها أرسطو والملك فيليب الثاني المقدوني عندما قام اليونان بغزو الفرس من أجل جعل الشرق ينصاع للنظام الغربي[1].

ويرى البعض أن نظرية الحرب الاستباقية قد ظهرت في العصر الحديث في مؤلف: قانون الحرب والسلام، الذي كتبه أبو القانون الدولي "هوجو غروتيوس" عام 1625، حيث جاء فيه أنه "أمر قانوني أن تقتل من يجهز نفسه لقتلك"[2]، دلالة على شرعية البدء بالهجوم طالما هناك يقين بأن هجوم الطرف الآخر بات وشيكا.

ويمكن القول أن هذه الفكرة قد وجدت من أجل تبرير موقف الأقوياء في استعباد الضعفاء وإخضاعهم بالقوة، خاصة أنها تقوم على مجرد الشك في أن الطرف الآخر قد يقدم على إلحاق الضرر بمن ينفذ الضربة الاستباقية، وقد أكدت الممارسات الدولية منذ القدم على أن الدول القوية هي من استفادت من مبدأ الاستباق من أجل تحقيق مصالحها وحماية نفوذها في الدول الضعيفة.

لقد ظهر منذ بداية القرن التاسع عشر مدى الارتباط الوثيق بين مبدأ الحرب الاستباقية والاستراتيجية القومية الأمريكية، حيث عرفت السياسية الأمريكية عام 1823 ما يسمى بمبدأ "مونرو" عندما حدد الرئيس الأمريكي "جيمس مونرو" سياسية بلده الخارجية تجاه الدول الأوروبية وأمريكا الجنوبية بناءً على مبدأ الاستباق، وفي هذا الصدد حالت أمريكا دون تدخل الدول الأوروبية في أمريكا الجنوبية خدمة لمصالحها فيها، بينما عوضت التدخل غير الأمريكي فيها بالتدخل الأمريكي، مما جعلها تتدخل فيها عسكريا لحوالي 1800 مرة [3].

وفي هذه الحقبة الزمنية؛ وجد مبدأ الحرب الاستباقية تطبيقه ضد أمريكا الاتحادية في حد ذاتها أكثر من مرة، ففي مناسبة أولى؛ تعرضت السفينة الأمريكية "كارولين" عام 1837 للتدمير من قبل بريطانيا وكندا في السواحل الإقليمية الأمريكية، على اعتبار أنها تقوم بنقل الأسلحة والجنود من الأراضي الأمريكية إلى كندا لمساعدة الثوار الكنديين ضد الاحتلال البريطاني، حيث أكدت بريطانيا أنها في حالة دفاع شرعي استباقي لأن السفينة يشتبه بتهديدها للحكم البريطاني في كندا بدعمها للثوار[4]، والغريب أن الولايات المتحدة الأمريكية قد رفضت هذه الضربة الاستباقية، واعتبرت أن تبرير المملكة المتحدة فعلها بالدفاع الشرعي (الاستباقي) غير معلل وغير قانوني[5]، في حين أن أمريكا حاليا تعتبر الرائدة في تبني وتطبيق مبدأ الحرب الاستباقية في علاقاتها الخارجية.

في مناسبة ثانية؛ وقبيل قيام الحرب الأهلية الأمريكية، وبالتحديد بعد انتخاب الرئيس "أبراهام لينكولن" رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية؛ قام انفصاليون من سبع ولايات جنوبية (تتبنى سياسة العبودية

تجاه السود) باستباق الإدارة الأمريكية الجديدة بعد انتخاب لينكولن خوفا من تحرير السود فيها من العبودية، وقاموا بضرب حصن "سومتر" في أفريل 1861 والاستيلاء عليه قبل أن تصل إليه التعزيزات المنتظرة، وفي هذا الصدد وفي تعبيره عن مبدأ الاستباق يقول أحد الانفصاليين الجنوبيين "لن أضيع أي وقت في انتظار الهجوم الوشيك"، وهو ما جعلهم يحققون انتصارا مهمًا على الشمال في ذلك الوقت[6].

لقد استمر اللجوء إلى فكرة الضربة الاستباقية في القرن العشرين بصورة ملحوظة؛ فقد استخدمتها ألمانيا ضد بلجيكا ولكسمبورغ عام 1919 رغم حيادهما؛ مبررة ذلك بخوفها من استخدام فرنسا لأراضي الدولتين بغرض مهاجمة ألمانيا، واستخدمها هتلر ضد الدول الضعيفة ليستبق احتلالها بحجة احتمال احتلالها من طرف الأعداء[7]، ولجأت إليها اليابان عام 1941 عندما قصفت ميناء "بيرل هاربر" في الولايات المتحدة الأمريكية من أجل استباق أي هجوم أمريكي عليها، كما طبقها الكيان الصهيوني في هجومه على مصر عام 1956 بحجة ضمان أمنه بمنع مصر من إتمام صفقة سلاح مع تشيكيا، وضد مصر وسوريا والأردن عام 1967 بحجة استباق هذه الدول قبل مهاجمتها له، وضد العراق عام 1981 عندما قصفت المفاعل النووي العراقي "أوزيراك" بحجة أن تطوير العراق للسلاح النووي يهدد وجوده[8].

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد بدا واضحا منذ الحرب العالمية الأولى سعيها إلى ريادة العالم، تارة من خلال سياسة العزلة لبناء قدراتها على كل المستويات، وتارة أخرى من خلال التدخل في الأحداث الدولية بما في ذلك الحربين العالميتين الأولى والثانية للحفاظ على مصالحها وتوسيع نفوذها، فكانت فكرتي الحرب الوقائية والاستباقية تخدم طموحها في قيادة العالم.

ورغم عدم تنفيذ ضربات استباقية ضد الاتحاد السوفيتي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية؛ إلا أن الواقع يؤكد أنها كانت تدرس إمكانية توجيه مثل هذه الضربة لوضع حد للتفوق العسكري والنووي الروسي، لذلك فقد أثار العديد من المسؤولين الأمريكيين وحلفائهم البريطانيين تخوفا كبيرا من تنامي التهديد السوفييتي والحاجة إلى تطبيق فكرة الحرب الوقائية.

وفي هذا الصدد أصدرت هيئة الأركان المشتركة الأمريكية التابعة للجنة تنسيق الحرب البحرية في سبتمبر 1945 مذكرة تظهر نية مجموعة من القادة العسكريين والسياسيين تنفيذ هجوم ضد بعض المراكز السوفييتية للحيلولة دون تطورها عسكريا واللحاق بمضمار السباق نحو التسلح، كما أظهرت رسالة موجهة من طرف الرئيس البريطاني "تشرشل" إلى الرئيس الأمريكي "ترومان" تأييد "تشرشل" للتوجه الأمريكي نحو تحذير السوفييت بإمكانية توجيه ضربات وقائية تجاههم؛ بسبب طموحاتهم في التوسع الإيديولوجي وامتلاك السلاح النووي سعيا نحو منافسة التفوق الأمريكي[9].

غير أن هذه الأفكار لاقت رفضا من قبل الرئيس الأمريكي "ترومان" الذي أكد أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تقوم بالمبادرة بالضربة الأولى ضد الخصم؛ مما يدل على رغبة إدارته في تجنب الدخول في حرب نووية مكلفة للطرفين، خصوصا بعد نجاح الاتحاد السوفييتي عام 1949 في امتلاك القدرة على

توجيه الضربة الثانية؛ لتنتهي فترة الاحتكار الأمريكي للردع النووي، وهو في الحقيقة ما أدى إلى تبني مبدأ الردع والاحتواء في السياسية الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي طيلة فترة الحرب الباردة [10].

لم تجرأ الولايات المتحدة الأمريكية على تنفيذ فكرة الحرب الوقائية أو الاستباقية ضد الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة، إلا أنها تبنت هذه الفكرة تجاه الدول الضعيفة ونقصد بذلك دول العالم الثالث التي لا تمتلك القدرة على الرد بسبب تخلفها العسكري، لذلك فقد عملت الولايات المتحدة على اختراق هذه الدول بتدخلات عسكرية وقائية واستباقية ؛ رغم عدم وجود أي مسوغات تبررها سوى كونها أحد آليات تطبيق إستراتيجية الاحتواء التي انتهجتها تجاه الاتحاد السوفييتي خارج أوروبا.

وانطلاقا من ذلك تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية وقائيا في العديد من دول أمريكا الجنوبية وآسيا لمنعها من الوقوع تحت نفوذ المعسكر الشرقي، كما تم اعتماد مبدأ كارتر عام 1979؛ الذي أنشئت بموجبه قوات التدخل السريع وإبقائها في حالة استعداد دائم للتدخل بهدف الوقاية من الإطاحة بالأنظمة الموالية للولايات المتحدة الأمريكية بفعل الثورات الداخلية؛ لا سيما منطقة الخليج بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران، وتحسبا لأي تهديدات سوفييتية في المنطقة أو أية احتمالية لقطع إمدادات النفط عن أمريكا؛ أو استعماله كسلاح سياسي في الحرب القومية العربية [11].

بعد انهيار المعسكر الشرقي ونهاية الحرب الباردة، أُقحِم العالم في نظام دولي جديد يقوم على الأحادية القطبية التي تمثلها الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة وجدت نفسها كقوة عظمى وحيدة على المسرح الدولي تتميز بالتفوق العسكري والاقتصادي، ومن أجل الحفاظ على وضعها الجديد كان على القادة والسياسيين والمفكرين الأمريكيين أن يطوروا السياسة الأمريكية بما يحقق سيادة مطلقة ومستمرة لأمريكا، خصوصا مع تغير التهديدات التي يرون أنها أصبحت تتعرض لها بتطور خطر الإرهاب الدولي وخطر أسلحة الدمار الشامل؛ وإمكانية حيازتها من قبل دول معادية؛ واستعمالها ضدها أو ضد حلفائها.

كانت مجموعة المحافظين الجدد (ما يعرف بالصقور) التي تضم مفكرين وسياسيين أمريكيين ينتمون إلى الحزب الجمهوري؛ من أكثر المتحمسين لتبني الإدارة الأمريكية نظرية الحروب الاستباقية والوقائية بعد الحرب الباردة، حيث أعدّ سياسيون أمريكيون ينتمون إلى هذا التيار؛ وثائق رسمية وصرحوا تصريحات تظهر مدى رغبتهم في تبني مفهوم الضربات الاستباقية والحروب الوقائية والتدخل الأمريكي من قبل الإدارة الأمريكية، من أهم الوثائق نذكر "الدليل للأمن القومي" الذي أعده عام 1991 نائب وزير الحربية الأمريكي، وكذا إعداده "دليل الخطة الدفاعية" في فيفري 1992، وقّع عليه وزير الدفاع آنذاك[12].

كما صدر عن البنتاغون في نفس الصدد وثيقتين، الأولى عام 1997 بعنوان "المراجعة رأسا على عقب"، والثانية عام 1999 بعنوان "الثورة في الشؤون العسكرية"، أشارت جميعها إلى المخاطر الجديدة التي تواجه أمريكا وضرورة تقوية إمكانياتها الدفاعية والهجومية وتبرير استخدامها التدخل العسكري لحماية

مصالحها ضد المخاطر المحتملة، وهي في حقيقة من أجل إحكام السيطرة العسكرية على العالم ككل، واتخذت من فكرة الحرب على الإرهاب كمفهوم تكميلي لفكرة الحرب الاستباقية لتبرير تدخلاتها العسكرية في شؤون الدول الأخرى ضد الجماعات الإرهابية؛ أو ضد الدول التي تقدم لها يد المساعدة لامتلاك أسلحة الدمار الشامل[13].

وبعد تولي الرئيس الأمريكي بوش الابن الحكم كان من الواضح ميله إلى أفكار المحافظين الجدد بل إن إدارته شهدت تعيين الكثير منهم في مراكز مهمة، كنائب الرئيس ووزيرة الخارجية ووزير الدفاع، ولم يكن ينقص لاكتمال تبني مفهوم الحرب الاستباقية ووضعه موضع التنفيذ إلا حدوث حادث يمس أمن أمريكا؛ وهو ما تحقق في 11 سبتمبر 2001 عندما تم الهجوم على برجي التجارة العالمية ومبنى البنتاغون، لتتوالى بعدها خطابات الرئيس الأمريكي مظهرة عزمه على تغيير إستراتيجية الدفاع القومي الأمريكي وجعل الاستباق والوقائية مكونا أساسيا لها، تجسد ذلك رسميا في وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية التي نشرت من قبل البيت الأبيض في سبتمبر 2002 وعرفت بـ"عقيدة بوش"[14].

المطلب الثاني: تعريف الحرب الاستباقية وتمييزها عن المصطلحات القريبة

إن إيجاد تعريف دقيق وشامل للحرب الاستباقية ليس أمرا سهلا؛ نظرا لتطور المفاهيم واختلاطها ووجود قوى دولية تسعى إلى استخدام الحرب الاستباقية لتبرير سلوكياتها اللاعقلانية الساعية إلى تحقيق مصالحها على حساب غيرها، وفي ما يلي سنحاول البحث عن تعريف دقيق لمصطلح الحرب الاستباقية، ثم التمييز بينه وبين بعض المصطلحات القريبة منه.

الفرع الأول: تعريف الحرب الاستباقية

يشير مصطلح الاستباق إلى وجود هدف معين يحرص أحد الأطراف إلى تحقيقه قبل الأطراف الأخرى لكونه يضمن له التميز؛ فيستخدم كل ما هو متاح من وسائل من أجل بلوغه أولا، ثم الحيلولة دون أن يتمكن الباقون من الوصول إلى تحقيق نفس الهدف.

وإذا طبقنا هذا المعنى على العلاقات الدولية نجد أن كل دولة تسعى إلى قيادة العالم، فإذا توفرت لها الوسائل المناسبة من تطور اقتصادي وتفوق عسكري استخدمتها من أجل تحقيق هدفها، ثم تسعى إلى عدم منافستها من قبل الدول الأخرى بتبني مفاهيم كمبدأ الحرب الاستباقية لصد أي تهديد قد يمس مكانتها.

ونظرا لكون المجتمع الدولي المعاصر يخضع لحكم القانون الدولي؛ الذي يحرم استخدام القوة إلا في حالتين استثنائيتين هما: حالة الدفاع الشرعي؛ وحالة تفويض استخدامها من قبل مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة، فإن لجوء دولة ما إلى تطبيق الحرب الاستباقية قد يعرضها إلى انتهاك القانون الدولي واستنكار المجتمع الدولي، هذا ما يجعلها بحاجة إلى تبرير سلوكها إما بمحاولة تكييفه وفقا لقواعد الشرعية الدولية، بما في ذلك التوسع في تفسير قواعد القانون الدولي ذات الصلة، وإما باختلاق أسباب

وتهديدات جديدة للأمن والسلم الدوليين، بما يمنحها حق المطالبة بتجديد أو تعديل قواعد القانون الدولي، وفي حالة أكثر إثارة للجدل قد تعمل الدولة خارج إطار القانون الدولي، فتطبق نظرية الحرب الاستباقية دون الالتزام بأية قواعد، وبالتالي تنتهك أحكام القانون الدولي صراحة.

وبالرجوع إلى آراء فقهاء القانون والسياسة؛ نجد تعريفات متقاربة لمصطلح الحرب الاستباقية تشترك في بعض العناصر التي تميز هذا المفهوم كعنصر الضربة الأولى واستخدام القوة العسكرية، وعنصر الخطر المعتبر الوشيك، والتهديد الذي لا يترك مجالا للشك، وفي هذا الصدد تعرف الحرب الاستباقية بأنها: (توجيه الضربات ضد قوات الخصم التي تم نشرها فعلا في أوضاع هجومية استعدادا لهجوم فعلي، لذلك يجري استباق الخصم بتوجيه ضربة إجهاضية ضد هذه القوات لإجهاض هجومها المتوقع) [15].

كما تعرف بأنها:(التحول من الرد على هجوم فعلي إلى المبادرة بالهجوم لمنع هجوم محتمل لا سيما إذا تمكنت أجهزة المخابرات من اكتشاف نوايا مبكرة للخصم لشن عمليات عدائية) [16]، وتعني بالنسبة للبعض: تلك الهجمات التي تشن كمحاولة لدفع أو منع عدوان وشيك أو لتحقيق فائدة إستراتيجية في حرب قريبة الوقوع لا يمكن تجنبها، أو تلك الحرب التي تبدأ نتيجة تحذير من المخابرات عن هجوم عسكري وشيك من قبل العدو، وهي تأتي في نطاق مفاجئ في ظل اعتداءات وشيكة أو حدثت بالفعل [17]، هذا وتعرف بأنها: الحرب التي تحدث في اللحظة التي يقرر فيها العدو الهجوم حيث يتم الإدراك بأنه على وشك الهجوم أو في حالة وقوع الهجوم فعلا، وأنها الهجوم الذي يتم على أساس وجود دليل قاطع بأن هجوم العدو يعد وشيكا بالوقوع[18].

وحسب رأينا يمكن إعطاء تعريف للحرب الاستباقية بأنها: تلك الحرب التي تبادر دولة ما أو عدة دول (الطرف الأول) بشنها على دولة أخرى أو عدة دول أخرى (الطرف الثاني)، بحجة أن هذه الأخيرة لديها نية مؤكدة بشن تلك الحرب في المستقبل القريب، حيث أن الطرف الأول يملك أدلة دامغة بأن الطرف الثاني يسعى إلى شن الحرب ضدها بسبب قيامه ببعض الأعمال التي تثبت ذلك، منها على سبيل المثال: إجراء مناورات عسكرية على الحدود، استنفار جيشه، تحضير معداته العسكرية وجعلها في حالة تأهب... الخ، مما يعني أن الحرب الاستباقية ما هي إلا وسيلة رد لهجوم وشيك سيحدث في المستقبل ولا يمكن الانتظار حتى حدوثه، لأن الضربة الأولى ستكون هي الحاسمة في تلك الحرب.

انطلاقا من هذه التعريفات يمكن القول أن إمكانية تطبيق الدولة لنظرية الحرب الاستباقية ينبع من مجرد الاعتماد على نوايا الطرف الآخر الموجه إليه الضربات، وذلك حينما يظهر العدو تلك النوايا كما لو قام بتصعيد سياسي أو تحرك عسكري[19].

غير أنه من غير العدل أن يؤخذ بالنوايا نظرا لصعوبة معرفتها، حتى وان صاحبتها تلك المظاهر التي قد تعبر عن نية أخرى غير تلك التي استنتجها الطرف المبادر بالبدء بالهجوم الاستباقي، بل إن هذا الأخير قد يستغل مثل هذه التحركات لتنفيذ ضرباته التي كان مخططا لها ولا ينتظر سوى السبب المسوغ

لتنفيذها، ثم إن الاعتماد على هذه الفكرة يجعل الدول محدودة السيادة ويمس بحريتها، طالما أن أي تصرف منها قد يساء تقديره فيكون سببا في توجيه ضربات عسكرية ضدها، زيادة على أن رد هذه الدولة على الهجوم واحتمالية دخول أطراف أخرى يؤدي بلا شك إلى تهديد السلم والأمن الدوليين على نطاق واسع، خاصة ونحن في عصر التطور التكنولوجي الذي أفرز تطور الأسلحة والعتاد العسكري بما فيها الأسلحة النووية والأسلحة الذكية.

إذا كانت فكرة الحرب الاستباقية تحاول ولو نظريا أن تحافظ على الأخلاق الدولية، وتسعى إلى احترام الشرعية الدولية؛ فإن الاستخدام الأمريكي لها خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر قد تجاوز كل الحدود، حيث تبنت أمريكا علنا مصطلح الحرب الاستباقية كمحور أساسي لإستراتيجية الأمن القومي في عهد بوش الابن، إلا أنها تطبق على أرض الواقع خصائص الحرب الوقائية، وتحاول الخلط بين المفهومين نظرا لكون المفهوم الأخير غير مقبول على صعيد العلاقات الدولية والقانون الدولي، ويجعل من الولايات المتحدة الأمريكية تبدو بمظهر العدو للجميع.

وقد بررت الإدارة الأمريكية ذلك بضرورة قيامها بتوسيع مفهوم الاستباق الذي كان يرتبط في الماضي بالتهديد الوشيك، وأصبح في الحاضر (القرن 21) يرتبط بتهديدات جديدة لا يمكن صدها إلا من خلال العمل الاستباقي كالإرهاب الدولي؛ والدول المارقة؛ وتطور أسلحة الدمار الشامل.

الفرع الثاني: تمييز الحرب الاستباقية عن بعض المصطلحات القريبة

قد يختلط مصطلح الحرب الاستباقية ببعض المصطلحات التي تشترك معه في بعض الخصائص، وفي هذا الصدد سنحاول تمييزه عن مفهوم الحرب الوقائية؛ والدفاع الشرعي الوقائي؛ والحرب اللامتماثلة، باعتباره مفهوما مختلفا عنهم وقائما في حد ذاته.

أولا: تمييزها عن الحرب الوقائية: تُعرّف الحرب الوقائية بأنها: الهجوم الأحادي الجانب الذي يقضي على تأثير إمكانية هجوم الخصم المحتمل في المستقبل، بمعنى استخدام القوة العسكرية ضد بلد معين لمنع التهديد الذي يمكن أن يطرحه في المستقبل، ليغدو السبب الجوهري لهذه الحرب ليس التهديد الحاضر من قبل الخصم، وإنما الافتراض بنواياه الممكنة مستقبلا، أو هي الحرب التي يتم شنها لأجل الحفاظ على ميزان القوى القائم، وإيقاف ما يعتقد أنه يشكل تحولا من حالة التوازن إلى علاقة السيطرة والخضوع[20].

من هنا يمكن القول أنه بالرغم من تشابه المصطلحين لكون كلاهما يقتضي وجود هجوم عسكري مسلح ووجود مخاوف من تهديد محتمل قائم على نية الخصم، غير أن الفرق بين الحرب الوقائية والحرب الاستباقية يتمثل في كون الأولى تبنى على مجرد الشك بوجود تهديد بعيد المدى يتجسد في إمكانية حدوث تطور عسكري لدى الخصم أو امتلاكه لوسائل متطورة قد يستخدمها في المستقبل ضد الدولة المبادرة بالهجوم، كما أن التهديد فيها بالإضافة إلى كونه بعيد المدى فهو أيضا غير مؤكد[21].

أما الحرب الاستباقية فتقوم على الشك في قرب الهجوم من الخصم نتيجة قيامه بأعمال وتحضيرات تؤكد هذا الشك، وبالتالي فإن البدء في الحرب الاستباقية يكون على جناح السرعة، نظرا لكون الهجوم المتوقع قريب الوقوع ولا يترك مجالا للتأني، بينما في الحرب الوقائية يكون هناك وقت كاف للتفكير والتدبير وإحكام التخطيط لخوضها، طالما أن الخطر المتوقع مازال بعيدا.

إن ما سبق يجعل الغرض من الحرب الاستباقية أمرا مبررا من منظور القانون الدولي خاصة إذا كان التهديد الوشيك جديا، بينما تبقى الحرب الوقائية غير مشروعة لكون غرضها الأساسي حماية مصالح الدول القوية على حساب تدمير الدول الضعيفة من خلال إحكام السيطرة عليها ومنعها من التطور حتى لا تنافسها في المستقبل، بدليل قول "نعوم تشومسكي" أن الحرب الوقائية هي بكل بساطة الجريمة المطلقة التي أدينت في محاكمات نورمبرغ"[22].

ثانيا: تمييزها عن الدفاع الشرعي الوقائي: يقصد بالدفاع الوقائي عن النفس مبادرة الدولة بالهجوم استجابة لتهديد حال باستخدام القوة قبل أن يتم فعليا هذا الاستخدام، ولا يلزم أن تصل الأعمال الوقائية إلى حد شن حرب على الطرف الآخر، ورغم أن فقهاء القانون الدولي قد اختلفوا حول مدى مشروعية الدفاع الوقائي بين من توسع في تفسير المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة للقول بشرعيته، وبين من نفى هذه الشرعية (الفقه الغالب) ووقف إلى جانب التفسير الضيق للمادة المذكورة، فإن الجانب الأول من الفقه يؤكد – للقول بمشروعية الدفاع الوقائي– ضرورة وجود خطر وشيك وجاد قابل للإثبات ولا يترك خيارا آخر لدفعه، وأن يقع في الحدود الضيقة لمبدأ التناسب؛ مع إخطار مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة؛ ومراعاة قواعد القانون الدولي لا سيما الإنساني[23].

وهكذا يتضح أن وجه التشابه بين المصطلحين يكمن في وجود خطر وشيك جاد لكي يقوم الحق في استخدام القوة في مواجهة الخصم، كما أنه في كليهما يظهر مصطلح الضربة الأولى أو البدء بالهجوم، بينما يختلفان في كون الدفاع الوقائي لا يصل إلى حد قيام حرب، بل إنه يقتصر على ضربات محدودة لصد الهجوم المتوقع وثني الخصم عن تنفيذ هجومه، بينما الحرب الاستباقية تدوم لفترة أطول وتسعى إلى تحقيق أهداف أوسع كتدمير قوة الخصم، لذلك قد يتحول الدفاع الوقائي إلى حرب استباقية متى بدأت الدولة هجماتها بحجة استخدام حق الدفاع الوقائي، ثم تغيرت أهدافها وطال أمد ضرباتها لنكون بصدد حرب استباقية.

ثالثا: تمييزها عن الحرب اللامتماثلة: تعرف الحرب اللامتماثلة أو اللامتوازنة أو كما يسميها البعض بحروب الجيل الرابع بأنها: الحرب التي تشن بواسطة الطرف الأضعف لتحقيق هدف سياسي لن يتحقق إلا من خلال تكبيد الطرف الأقوى العديد من الخسائر، وإشعار المجتمع الدولي بأن القضية ساخنة ولا يمكن وضعها في طي النسيان، كما تعرف بأنها: محاولة الضعيف للإفلات من منطق القوي[24].

لقد اتفق الخبراء العسكريون بأنها حرب أمريكية صرفة، طورت من قبل الجيش الأمريكي الذي وجد نفسه بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 يحارب اللادولة، أي تنظيمات محترفة منتشرة حول العالم لها خلايا خفية تنشط لضرب المصالح الحيوية للدول الأخرى لمحاولة إضعافها أمام الرأي العام الداخلي بحجة إرغامها على الانسحاب من التدخل في مناطق نفوذها، وتستخدم فيها وسائل الإعلام الجديد والتقليدي؛ ومنظمات المجتمع المدني؛ والمعارضة؛ والعمليات الاستخباراتية ؛ والنفوذ الأمريكي في أي بلد لخدمة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية[25].

وقد كان التركيز الأكبر في القرن الواحد والعشرين بالنسبة للحرب اللامتماثلة على أشكال محددة من حرب العصابات والتمرد، وكانت الحروب الأمريكية على العراق وأفغانستان، وحروب الكيان الصهيوني ضد حزب الله وحماس من الأمثلة البارزة عليها[26].

من هنا يظهر التشابه بين مفهوم الحرب اللامتماثلة والحرب الاستباقية لكن من المنظور الأمريكي واستنادا لإستراتيجية أمنها القومي بعد أحداث 11 سبتمبر، حيث كيفت التهديدات الجديدة التي تواجهها في ظهور المنظمات الإرهابية وانتشارها عبر العالم وتطور التكنولوجيا والأسلحة وإمكانية استخدامها ضد المصالح الأمريكية، فهذه التهديدات الإرهابية من ناحية الحرب الاستباقية تعتبر مبررا لها، لكونها تشكل خطرا واضحا على الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وهي من ناحية الحرب اللامتماثلة تشكل الخصم، أي الطرف الضعيف الذي يواجه القوة الأمريكية بوسائل جديدة قادرة على إحداث أضرار معتبرة لها.

إن ذلك لا يعني أن المصطلحين متماثلين، خاصة إذا رجعنا إلى المفهوم العام لكل منهما، حيث يكمن الاختلاف في كون الحرب الاستباقية تخاض ضد دولة تبادر بها دولة أخرى لشكها بأن الأولى ستهاجمها قريبا، فتكون المواجهة متماثلة نسبيا، لأن الدولتين قد تتواجهان عسكريا بشكل مباشر بعد بدء الحرب، أما الحرب اللامتماثلة فتخاض عادة من قبل دولة ضد كيان غير دولي، قد يكون منظمة أو أفرادا أو مجموعات معينة، وتكون قدرات هذا الكيان ضعيفة جدا بالمقارنة مع الدولة التي تمتلك قدرات عسكرية ضخمة، وعدم التكافؤ هنا يجعل الطرف الضعيف يستعمل وسائل بديلة قادرة على إحداث الهزيمة بالخصم كما هو الحال في حرب العصابات وحركات التمرد.

هذا وهناك تداخل بين المفهومين خصوصا بعد رجوعهما بقوة في القرن الواحد والعشرين؛ على اعتبار أن شن الولايات المتحدة الأمريكية حربها العالمية ضد الإرهاب وتطبيقها لإستراتيجية الحرب الاستباقية قد أدى إلى زيادة السخط تجاه سياستها، ونظرا لعدم قدرة الدول المستهدفة على الرد زاد تكاثر الكيانات المعادية للسياسة الأمريكية، وأصبحت تشكل في كل أنحاء العالم خصما ضعيفا يستعمل وسائل مناسبة للانتقام أو إجبارها على الانسحاب، ليدخل الطرفان في حرب غير متماثلة طويلة المدى.

المبحث الثاني: آثار ومستقبل تطبيق الحرب الاستباقية على السلم والأمن الدوليين

لقد عانت البشرية منذ الأزل ومازالت تعاني من ويلات الحروب الضارية التي يغذيها اختلاف المصالح وتباين الأهداف والرغبة في استعباد الضعفاء، ونتيجة للآثار الكارثية للحروب سعت الدول إلى إيجاد صيغة مناسبة لعدم تكرارها وتجنب مآسيها، فحاولت أن تخلق قواعد قانونية تكفل ذلك، حتى توصلت إلى مبدأ أساسي في القانون الدولي هو مبدأ تحريم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية ليتم تدوينه ضمن قاعدة آمرة في ميثاق الأمم المتحدة ونعني بذلك المادة الثانية في فقرتها الرابعة.

غير أن هذا المبدأ السامي منذ تدوينه شهد الكثير من الخروقات تحت ذرائع واهية من ضمنها مبدأ الحرب الاستباقية والدفاع الوقائي والحرب الوقائية، لا سيما من طرف الدول الكبرى التي ترى نفسها فوق القانون، إلى درجة الاعتقاد بوفاة هذه المادة بل واحتضار منظمة الأمم المتحدة، وفي ما يلي سنبحث في آثار تطبيق الحرب الاستباقية على السلم والأمن الدوليين في فترة ما بعد وضع ميثاق الأمم المتحدة على وجه الخصوص، وكذا مستقبلهما إذا استمر تطبيقها في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: آثار تطبيق الحرب الاستباقية على السلم والأمن الدوليين

من المعلوم أن الأمم المتحدة أُنشئت بعد الحرب العالمية الثانية من أجل العمل الجماعي على إحلال السلم والأمن الدوليين فتبنت مبدأ فض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية؛ ومبدأ حضر استخدام القوة أو التهديد بها؛ ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول[27]، غير أنها أوردت استثناءين يمكن من خلالها التنصل من تطبيق هذه المبادئ، يتجسد الاستثناء الأول في: حالة اتخاذ تدابير القمع والمنع لحفظ السلم والأمن من طرف مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة[28]، ويتعلق الاستثناء الثاني بـ : حالة الدفاع الشرعي عن النفس[29].

غير أن الممارسات الدولية بعد وضع الميثاق أثبتت عدم احترام هذه المبادئ، أحيانا بالاعتماد على التفسير الواسع للاستثناء الثاني، رغم أن القاعدة المعروفة تقول: أن الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع في تفسيره، وأحيانا عن طريق الخرق الواضح لميثاق الأمم المتحدة بحجة أن العرف الدولي يجيز استخدام القوة في حالات أخرى مثل، الدفاع الشرعي الوقائي؛ والحرب الوقائية؛ والحرب الاستباقية، وأحيانا أخرى بالقول بنشوء عرف جديد يتلاءم مع المستجدات التي شهدها العالم المعاصر، وبالأخص القرن الواحد والعشرين من قبيل نشوء أخطار جديدة تهدد السلم والأمن الدوليين.

وكما سبق القول أن الدول التي تحججت بأحد تلك الحجج قد قامت باستخدام القوة والتهديد بها ضد دول أخرى، وجعلتها سببا مسوغا لها في شن حروب استباقية لم تسبب الدمار للدول التي استهدفتها فقط، بل إنها جعلت السلم والأمن الدوليين في خطر كاد أن يجر العالم إلى حروب عالمية جديدة، ونظرا لشيوع مثل هذه الحروب فقد اخترنا التطرق لبعض الحالات في الفقرات التالية.

تعتبر الهند وباكستان من بين الدول التي اشتعل الصراع بينها ليمثل تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدوليين، حيث يرجع هذا الصراع إلى فترة ما بعد استقلال الدولتين عن بريطانيا، وذلك بسبب تمسك كليهما بإقليم "كشمير"، وتم خوض عدة حروب بينهما استخدمت فيها خصائص الحرب الاستباقية؛ التي تقوم على استباق مهاجمة الخصم قبل أن يبادر هو بالهجوم من أجل ضمان النصر.

ومن هذه الحروب نذكر حرب عام 1971، التي قامت بين الهند وباكستان، هذه الأخيرة كانت صاحبة الضربة الأولى بدعوى أن الهند تدعم متمردي باكستان الشرقية (بنغلاديش) للانفصال عنها، وبالفعل وجهت باكستان ضربة استباقية عرفت بعملية "جنكيز خان" على قاعدة جوية هندية، اشتبكت بعدها القوات الهندية والباكستانية على الجبهتين الشرقية والغربية، وانتهت الحرب بعد 13 يوما فقط بتوقيع قائد الجبهة الشرقية للقوات المسلحة الباكستانية على وثيقة الاستسلام، التي انفصلت بموجبها باكستان الشرقية عن دولة بنغلاديش المستقلة، ونتيجة لهذا الصراع تشير التقديرات إلى فرار ما بين 8-10 ملايين شخص من بنغلاديش لجوءً إلى الهند[30].

ومن السوابق الدولية التي يمكن أن ندرجها أيضا في هذه الدراسة، الحرب الاستباقية التي شنتها دول التحالف العربي ضد اليمن عام 2015، حيث بررت هذه الدول حربها على اليمن بأنها محاولة لصد هجوم وشيك يهدد أمنها واستقرارها، يتمثل في الاعتداءات التي شنتها حركة الحوثيين ضد الحكومة اليمنية والتي قد طالت قبل ذلك أراضي المملكة العربية السعودية، وأنها أصبحت تشكل تهديدا مستمرا لأمن واستقرار دول منطقة الخليج العربي والمنطقة العربية ككل، مع وجود كم كبير من مختلف الأسلحة تحت سيطرة الحركة وقيامها بمناورات عسكرية قرب حدود المملكة العربية السعودية، مما يكشف عن نوايا تشكل خطرا جسيما على أمن المنطقة من جانب هذه الحركة التي كانت ومازالت تمثل أداة في يد قوى خارجية (إيران) هدفها زعزعة الأمن الإقليمي لأغراض السيطرة وبسط النفوذ، وقد طال أمد تلك الحرب ونتج عنها آثار كارثية على دولة اليمن على كل الأصعدة، كما زعزعت أمن واستقرار المنطقة، ناهيك عن تشكيلها خطرا على السلم والأمن الدوليين[31].

إن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أكثر دولة طورت واستعملت مفهوم الحرب الاستباقية لتبرير سياستها الامبريالية العالمية، والتاريخ المعاصر شاهد على حجم الحروب والتدخلات التي قامت بها أمريكا -منذ نشأتها- في مختلف دول العالم لأسباب واهية، بهدف بسط سيطرتها وضمان تفوقها في كل المجالات دون منافس، وهو ما تحقق لها بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي، الأمر الذي دفعها إلى البحث عن عدو جديد يسوغ لها أن تشن حروبا غير مشروعة تحت مسمى الدفاع عن النفس والحرب الاستباقية والحرب الوقائية.

وبالرجوع إلى الوراء نجد الولايات المتحدة الأمريكية التي قامت على أنقاض الهنود الحمر بعد إبادتهم، اتبعت السياسة التوسعية على حساب الجيران، فبدأت بالمكسيك التي سلبتها تكساس بعد دعم

انفصالها ثم ضمها لها عام 1845، لتقوم بعد ذلك باحتلال المكسيك بشكل مباشر، وتنتزع منها جزءها الشمالي (كاليفورنيا، نفادا، أريزونا، نيومكسيكو، يوتاه، كولورادو) الذي ضمته إليها بعد توقيع المكسيك لمعاهدة استسلام عام 1848، كما احتلت كوبا مباشرة بعد استقلالها عن إسبانيا ثم أحكمت السيطرة عليها إلى غاية وصول فيدال كاسترو للحكم عام 1959، واستمرت تكيد لها ليومنا هذا[32].

وقد كانت تلك سياستها تجاه معظم دول أمريكا الوسطى والجنوبية التي تشعر بأحقيتها بنهب خيراتها واعتبارها أسواقا لتصريف منتجاتها، وبالتالي منع أي دول أخرى من التدخل فيها، وهو ما دفعها إلى التدخل فيها إستباقيا عدة مرات حماية لمصالحها، مرة بحجة صد المد الشيوعي، ومرة بحجة حماية رعاياها أو مقاومة الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي، وغيرها من المبررات.

وبالنسبة لأوروبا فقد كانت حليفتها، باستثناء بعض الدول التي تهدد مصالحها كألمانيا التي كانت تصبو لريادة العالم في زمن مضى على حساب الدول الأوروبية، وهو ما جعل الولايات المتحدة تتوقف عن حيادها وتعلن الدخول في الحرب العالمية الأولى إلى جانب الحلفاء ضد ألمانيا، في عام 1917 بعدما علمت أن ألمانيا تنوي التحالف مع المكسيك ومساعدتها لاستعادة أراضيها المغتصبة من طرف أمريكا، وهو ما أدى إلى هزيمة ألمانيا وفرض عقوبات مالية كبيرة عليها وتدينها من الولايات المتحدة الأمريكية لسد التعويضات للحلفاء.

أما في قارة آسيا وأثناء الحرب العالمية الثانية فقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تستدرج اليابان لتقوم بقصف ميناء "بيرل هاربر" في هاواي، واتخذتها ذريعة لإعلان الحرب عليها في ديسمبر عام 1941، ودمرت وقتلت مئات الآلاف من اليابانيين قبل أن تقرر تجربة قنبلتها الذرية لأول مرة على هيروشيما وناجازاكي في أوت عام 1945، بحجة عدم استسلام اليابان، رغم أن استسلام هذه الأخيرة كان وشيكا بعد انهزام كل حلفائها[33].

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة، استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في إثارة الفوضى والفتن وتأجيج الصراعات بين الدول في إطار سعيها إلى صد المد الشيوعي، دون أن ننسى رغبتها الشديدة في حكم العالم، وتسببت وشاركت في المئات من الصراعات منها الحرب الكورية عام 1950 التي دعمت فيها أمريكا كوريا الجنوبية، في حرب دامت ثلاث سنوات راح ضحيتها ملايين البشر فضلا عن الخسائر المادية الفادحة[34].

ومن الأمثلة الأخرى التي يمكن أن نسوقها بخصوص قارة آسيا دولة الفيتنام التي أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب عليها عام 1964 بعدما رأت أن مصالحها في خطر بحجة الخوف من وقوعها تحت النفوذ الشيوعي، واستمرت إلى غاية عام 1975، استخدمت خلالها أمريكا العديد من الأسلحة المحرمة دوليا مثل: النابالم؛ وغاز السارين؛ والفسفور الأبيض، وأبادت مئات القرى، ودمرت الغابات والمحاصيل الزراعية، وانتهت الحرب بمصرع 3 مليون آسيوي، رغم أن أمريكا في الأخير خسرت الحرب بتوحد الفيتنام تحت حكومة شيوعية [35].

لم ترفع أمريكا يدها عن أي منطقة من العالم، ففي أفريقيا عاثت فسادا، رغم كونها جاءت إليها متأخرة ونجحت في بسط نفوذها، ليتسنى لها نهب خيراتها ونشر قواتها وقواعدها العسكرية وإضعاف نفوذ الدول الأخرى التي تتنافس على أفريقيا، ففي السودان مثلا تظهر المصالح الأمريكية في تحقيق هدف انهيار وحدته، خصوصا بعد اكتشاف البترول في جنوب السودان، زيادة على إشراف الجنوب السوداني الموالي لها على مصادر المياه القادمة من الحبشة وفيكتوريا إلى مصر كورقة ضغط يمكن أن تستخدم ضد هذه الأخيرة، ولا يخفى تحقق هذا الهدف من خلال تقسيم السودان إلى دولتين منفصلتين عام 2011.

كما رأت الولايات المتحدة الأمريكية في الصومال بدءً من تسعينات القرن العشرين موقعا ضروريا لخدمة مصالحها نظرا لقربها من منطقة الخليج العربي مصدر البترول الأول في العالم، وكذا رغبتها في العودة إلى القاعدة العسكرية البحرية والجوية "بربرة"، والحفاظ على مصالح شركاتها البترولية، إضافة إلى عدم رغبتها في ترك الساحة لأوروبا، كل ذلك دفعها إلى التدخل في الصومال عام 1992 بعد إقناع الأمم المتحدة لتقود عملية "إعادة الأمل" كعملية إنسانية إغاثية، تحولت في السنة الموالية إلى غزو أمريكي للصومال، مارست فيه القتل والتدمير دون رقيب أو حسيب[36].

والأمثلة الأفريقية في هذا الصدد كثيرة، والتي تؤكد أن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية المعروفة هي من كانت تدفعها إلى التدخل في شؤون الدول بشتى الطرق والوسائل، بما في ذلك التدخل المباشر تحت ذريعة الحرب الاستباقية والدفاع عن النفس، ضاربة عرض الحائط السلم والأمن الدوليين، ومتسببة في فوضى عارمة.

وفي المنطقة العربية وبالتحديد منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، طبقت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها الشهيرة في إحكام السيطرة عليها، من خلال عدة وسائل، في إطار حربها الاستباقية التي تخول لها اختراق وتدمير أية منطقة في العالم حتى لا تصبح في المستقبل مهددة لها أو منافسة لهيمنتها على العالم، وقد نجحت في زرع الكيان الصهيوني في الشرق الأوسط ليضمن لها مراقبة دوله والحيلولة دون وحدتها أو امتلاكها لمقومات القوة القادرة على منافستها، بما في ذلك العمل على تخلفها وإثارة النزاعات الداخلية والفوضى، مما أدى مع الزمن إلى انخفاض مستوى الأمن وانعدامه في بعض الدول العربية، وما نراه اليوم من دمار وخراب في لبنان؛ وسوريا؛ وليبيا؛ واليمن؛ والعراق؛ وفلسطين؛ لخير دليل على نجاح تلك السياسة في تحقيق أهدافها.

بعد أحداث 11 سبتمبر بدا واضحا وبإعلان الإدارة الأمريكية نفسها تبني نظرية الحرب الاستباقية كأساس لإستراتيجية أمنها القومي، وقبل هذه الأحداث بأشهر صرح الرئيس الأمريكي في خطابه أمام الجامعة الوطنية للدفاع، أنه لا يمكن أن يستند الردع بعد اليوم إلى التهديد بالرد الانتقامي النووي فقط، ودعا إلى إيجاد مفاهيم جديدة للردع تعتمد على القوات الهجومية والدفاعية، وهو أيضا ما أكده خبراء إستراتيجيون أمريكيون، بالقول أنه ينبغي إعادة تصميم أساليب الردع لجعلها مستبقة للأحداث بدلا من أن تكون كرد فعل[37].

وبعد أقل من سنتين من أحداث 11 سبتمبر، وقع اختيار الولايات المتحدة على العراق كأول ميدان تطبق فيه المفهوم الجديد لإستراتيجية أمنها القومي بشن حرب استباقية مباشرة على هذا البلد تحت ذريعة تهديده لأمن أمريكا، نظرا لامتلاكه أسلحة الدمار الشامل واحتضانه للإرهاب الدولي، وغيرها من الأسباب الواهية التي بررت احتلالها العراق لتحقيق الأهداف الواضحة لها، رغم أن كل التحقيقات والتقارير التي تلت الاحتلال أكدت عدم صحة الحجج الأمريكية.

المطلب الثاني: أثر استمرار تطبيق الحرب الاستباقية على مستقبل السلم والأمن الدوليين

إن الحرب الاستباقية حسب القانون الدولي المعاصر ظلت محل خلاف بين من يعتبرها مشروعة وبين من يقول بعدم مشروعيتها، وحتى بالنسبة للفريق الأول فإنه يشترط فيها شروطا محددة للقول بمشروعيتها، كأن يكون التهديد للدولة المهاجمة وشيك الوقوع؛ ولا يترك مجالا للشك؛ وأن يتناسب الرد مع حجم التهديد؛ وأن يراعى أثناءها احترام القانون الدولي ولا سيما الإنساني[38].

غير أن ما شهدناه من حالات متعددة طبقت فيها الدول القوية –خاصة الولايات المتحدة الأميركية– مبدأ الحرب الاستباقية (حسبها)، لم يكن يتوافق مع ما كان يشير إليه الفريق القائل بمشروعية الحرب الاستباقية، حيث خُرقت أحكام القانون الدولي، ولم يثبت توفر الشروط اللازمة لتطبيقها، وكانت أحيانا تمثل حربا وقائية، وأحيانا أخرى عدوانا مسلحا.

ومن البديهي اختلاف مصالح الدول الكبرى في حد ذاتها، لأن كلا منها يبحث عن استغلال الدول الفقيرة غير القادرة على الدفاع عن نفسها، مما أدى إلى تدخل الدول الكبرى إلى جانب الدول التي شُنَت ضدها حرب استباقية أو وقائية أو عدوان، قصد مواجهة الدول المبادرة بالحرب، ومنافستها على خيرات الأرض المنكوبة، أو بغرض الحيلولة دون زيادة ميل الكفة للدولة المهاجمة في مناطق النفوذ، كما هو حال الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والدول الأوروبية.

إن ذلك قد أنذر عدة مرات بانفجار الأوضاع ونشوب حرب عالمية جديدة، إلا أنه ولحسن الحظ وليومنا هذا لم يحدث ذلك رغم أن السلم والأمن الدوليين في حالة خطيرة من التهديد، والأوضاع على حافة الانهيار، زيادة على نمو مشاعر الحقد والرغبة في الانتقام لدى مواطني الدول المخترقة، وهو كذلك ما يهدد الاستقرار العالمي؛ وينذر بالمزيد من أعمال الإرهاب الدولي التي تستهدف المصالح الحيوية للدول الكبرى، سواء تم ذلك داخل حدودها أو خارجها.

مع التأكيد على حجم الدمار الهائل الذي لحق الدول بعد غزوها من طرف الدول الإمبريالية من خلال التحجج بمبدأ الحرب الاستباقية والدفاع عن النفس، فإن الاستمرار في تطبيق هذه الحجج في المستقبل سوف يعرض العالم للمزيد من الكوارث على كل المستويات، خاصة إذا وصلت جرأة الدول الكبرى إلى حد مهاجمة دول تمتلك أسلحة الدمار الشامل، لأن هذه الأخيرة لن تبق مكتوفة الأيدي بل ستلجأ إلى التخلي عن ضبط النفس والرد بهجوم نووي مكلف وربما مفني للبشرية[39].

إن القول بمشروعية الحرب الاستباقية في ظاهرها (الوقائية أو العدوانية في خصائصها) واستعمالها في العلاقات الدولية في وقتنا الراهن، يعني حق أية دولة في استخدام هذا المفهوم من أجل تحقيق مصالحها سواء كانت دولة كبرى أو دولة ضعيفة، فروسيا على سبيل المثال أعلنت أنها تملك الحق في توجيه ضربات استباقية ضد الإرهاب في أي منطقة من العالم، مما يجعل لها الحق في توجيه ضربات استباقية لأي دولة أخرى حماية لمصالحها، هذا ما سيعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

من ناحية ثانية فإن دولة نامية مثل كوبا تملك الحق في شن حرب استباقية ضد الولايات المتحدة الأمريكية، نظرا لكون هذه الأخيرة تصر على إيواء المنفيين الكوبيين الذين استخدموا ميامي الأمريكية كقاعدة لشن هجمات إرهابية ضد كوبا[40]، بالطبع فإن الولايات المتحدة لن يرضيها ممارسة مثل هذه الدول للحق المزعوم بشن الحرب الاستباقية، وإن حدث واستعملت تلك الدول حقها فسيكون الرد الأمريكي مدويا، وسيتعرض العالم للعنف الذي سيطال أجزاء واسعة منه، خاصة وأن أمريكا لن ترض بأن تكون أراضيها مسرحا لتلك الحرب، لأن سياستها تقوم على نقل المعركة إلى أرض العدو.

إن عالم اليوم بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية المنفردة، واستعمال القوة والتهديد بها من قبل بعض دوله، أصبح عالما خطيرا مهددا بانهيار مؤسساته والقانون الذي يحكم وينظم العلاقات بين أشخاصه، لقد بات واضحا أن الدول الكبرى تعتزم إلغاء حكم القانون والرجوع إلى قانون الغاب، حيث القوي يأكل الضعيف دون رحمة، نحن اليوم نرى إرهاصات هذا العزم جلية، فالأمم المتحدة التي جاءت بعد الحرب العالمية الثانية لتجد صيغة مناسبة لإحلال السلم والأمن الدوليين كانت قد ولدت مشوهة، نظرا لكونها عطية المنتصرين في الحرب، وقد مثل إعطاء حق الفيتو للدول الكبرى في الجهاز التنفيذي للمنظمة أكبر عائق لها لتحقيق أهدافها، ليتنهي الأمر بتصرف الولايات المتحدة خارج نطاق الأمم المتحدة بشكل علني، وما احتلال العراق عام 2003 إلا مثال حي على تصرف الدول الكبرى بمعزل عن الأمم المتحدة.

إن ذلك يعني أيضا أن منظمة الأمم المتحدة في الوقت الحاضر باتت تحتضر ولم يبقى الكثير للإعلان عن وفاتها، قد يكون ذلك بعد اندلاع حرب عالمية ثالثة، أو ربما قبل ذلك، وحتى بالنسبة للدول الضعيفة التي لطالما نجحت الأمم المتحدة في فرض قراراتها عليها، سينمو أكثر فأكثر شعورها بعدم فاعلية هذه المنظمة، وأنها مجرد جهاز في يد القوى الكبرى لإضفاء الشرعية على أفعالها الإجرامية كلما كان ذلك ممكنا، ولن تأبه بقراراتها المنحازة بعد الآن، وستدخل البشرية في حالة من الفوضى، وتنعدم في هذا العالم أدنى مقومات الحياة؛ ألا وهي الأمن والسلام والطمأنينة.

الخاتمة

من خلال دراسة مفهوم الحرب الاستباقية ومختلف الآثار التي انجرت عن تطبيقها على صعيد العلاقات الدولية توصلنا إلى **النتائج** التالية:

-يعتبر مبدأ الحرب الاستباقية من المبادئ الموجودة على صعيد العلاقات الدولية منذ زمن بعيد ليمثل قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي التي نشأت قبل ميلاد ميثاق الأمم المتحدة، حيث يشهد التاريخ على لجوء الدول إليها في تسيير علاقاتها الدولية.

-نظرا لكون مفهوم الحرب الاستباقية يقوم على استخدام القوة العسكرية من قبل الدولة كلما كان هناك تهديد وشيك وداهم موجه ضدها، فإن ميثاق الأمم المتحدة يكون قد ألغى القاعدة القانونية الدولية العرفية التي تجيز استخدام القوة في إطار الحرب الاستباقية، رغم أن جانب من فقهاء القانون يحاول أن يتوسع في تفسير الاستثناءات الواردة في الميثاق الأممي للقول بمشروعية الحرب الاستباقية.

-إن الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم مفهوم الحرب الاستباقية في إستراتيجيتها الدفاعية منذ وقت طويل، وبشكل أكثر جرأة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتبرير حروبها الوقائية أو العدوانية، دون أن تجد رادعا أو رقيبا.

-إن الاستمرار في اللجوء إلى الحرب الاستباقية لتبرير استخدام القوة والتدخل في شؤون الدول، سوف يؤدي إلى عودة العالم لمرحلة ما قبل وجود القانون الدولي، حيث يسود قانون القوة والمصلحة والاضطهاد والعبودية، وهذا ما يجعلنا نتنبأ بقرب وفاة هيئة الأمم المتحدة وانتهاء القانون الدولي وسيادة الفوضى والدمار وانعدام السلم والأمن الدوليين.

ويبقى أمام العالم فرصة أخيرة للحيلولة دون تدميره تتجسد في الأخذ **بالاقتراحات** التالية:

-إعادة بعث منظمة الأمم المتحدة بجعلها منظمة عالمية بأتم معنى الكلمة، تحوز على أجهزة قادرة على فرض قراراتها على كل دول العالم، لا فرق بين دول قوية وأخرى ضعيفة.

-الالتزام بقواعد القانون الدولي وتوقيع العقوبة الرادعة على كل من يخرقها بصرف النظر عن أي اعتبار.

-إنشاء جهاز قضائي أممي يعاقب المجرمين الدوليين المتسببين في خرق أحكام القانون الدولي وتهديد السلم والأمن العالمي.

-إعادة النظر في بعض القواعد الدولية غير العادلة، بجعلها تراعي الأخلاق وتغلب مصلحة الإنسانية وتتخلى عن منطق القوة.

الهوامش

1- نور الدين حشود، الاستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة: من التفرد إلى الهيمنة 1990-2012، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 09، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، جوان 2013، ص 386.

2- دون اسم كاتب، عقيدة بوش (الاستباقية) وجذورها التاريخية، وكالة الأنباء الكويتية، مقال منشور بتاريخ 10\12\2003 على الموقع الالكتروني التالي:

https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?language=ar&id=1388919، تاريخ زيارة الموقع: 15 جانفي 2019.

3-محمد الهزاط، استراتيجية الحرب الاستباقية الأمريكية: الجذور والأهداف، شؤون عربية، العدد 123، جامعة الدول العربية، خريف 2005، ص ص 85-86.

4- منية العمري زقار، الدفاع الشرعي في القانون الدولي العام، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010\2011، ص ص 18-19.

5- دون اسم كاتب، عقيدة بوش (الاستباقية) وجذورها التاريخية، مرجع سبق ذكره.

6- محمد يونس يحي الصائغ، أسانيد الولايات المتحدة بشأن الحرب الاستباقية، مجلة الرافدين للحقوق، العدد 40، السنة 11، جامعة الموصل، العراق، 2009، ص 238.

7- صليحة حامل، تطور مفهوم الدفاع الشرعي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة: من الدفاع الشرعي إلى الدفاع الشرعي الوقائي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2011، ص ص 77-78.

8- نفس المرجع السابق، ص ص 80-81.

9- إمام بن عمار، الحروب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي -دراسة حالة العراق-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2007\2008، الصفحات: 50-51-53.

10- نفس المرجع السابق، ص ص 54-55.

11- محمد الهزاط، مرجع سابق، ص 88.

12- إمام بن عمار، مرجع سابق، الصفحات: 70-71-73.

13- François-Bernard Huyghe, "The impurity of war", International Review of the Red Cross, Vol. 91, N° 873, mars 2009, PP. 21-34.

14- La Documentation française « Lectures critiques », Les Champs de Mars 2012/2 (N° 24), P.106.

15- صليحة حامل، مرجع سابق، ص 79.

16- وئام محمود سليمان النجار، التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (2001- 2008)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012، ص 15.

17- مروة محمد عبد الحميد عبد المجيد، التغير والاستمرار في استراتيجية الأمن القومي الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر (2001-2015)، دراسة منشورة بواسطة المركز الديمقراطي العربي على الموقع الالكتروني التالي: http://democraticac.de/?p=26157 ، تاريخ زيارة الموقع: 27 جانفي 2019.

18- إمام بن عمار، مرجع سابق، ص ص 22-23.

19- صليحة حامل، مرجع سابق، ص 79.

20- إمام بن عمار، مرجع سابق، ص 18.

21- La Documentation française « Lectures critiques », Op.cit, P103.

22- نهى شافع توفيق، الدفاع الوقائي عن النفس: دراسة نظرية تطبيقية في ضوء أحكام القانون الدولي المعاصر، دراسة محكمة منشورة بواسطة المركز الديمقراطي العربي على الموقع الالكتروني التالي: http://democraticac.de/?p=34746، تاريخ زيارة الموقع: 15 مارس 2019.

23- نفس المرجع السابق.

24- أوستن لونج، الحروب اللامتماثلة في القرن الحادي والعشرين: الإرهاب الدولي والتمرد وحرب الطائرات من دون طيار، في كتاب الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 2014، ص ص 24-25.

25- حسين خلف موسى، الجيل الرابع من الحروب بين التنظير والتطبيق العملي في دول العالم العربي، دراسة منشورة بواسطة المركزي الديمقراطي العربي على الموقع الالكتروني التالي:
http://democraticac.de/?p=16881 ، تاريخ زيارة الموقع: 12 فيفري 2019.

26- أوستن لونج، مرجع سابق، ص 24.

27- وردت هذه المبادئ في المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945.

28- وهو ما نصت عليه المادة (42) من ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945.

29- ورد هذا الاستثناء في المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945.

30-دون اسم كاتب، الهند وباكستان.. جذور الصراع التاريخي، مقال منشور على الموقع الالكتروني التالي: https://arabic.rt.com/world/1003972-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF-%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%83%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86-%D8%AC%D8%B0%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A/ ، تاريخ زيارة الموقع: 21 جانفي 2021.

31- منى بومعزة، التدخل العسكري لدول التحالف العربي في اليمن، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32 الجزء الثاني، جوان 2018، ص 466.

32- شادي عبد السلام، الوَيْلات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2007، الصفحات من 41 إلى 45.
33- نفس المرجع السابق، ص ص 109-115.
34- نفس المرجع السابق، ص ص 150-151.
35- نفس المرجع السابق، الصفحات من 154 إلى 158.
36- شادي عبد السلام، مرجع سابق، الصفحات: 223- 224- 225- 317.
37- زينب عبد العظيم، الاستراتيجية الأمريكية العالمية واستمرار الحرب ضد الإرهاب، حولية أمتي في العالم، العدد الخامس، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، دت، ص 835.
38- نهى شافع توفيق، مرجع سبق ذكره.
39- زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص 834.
40- ديفيد كين، حرب بلا نهاية !! وظائف خفية للحرب على الإرهاب، ترجمة معين الإمام، الطبعة العربية الأولى، العبيكان للنشر، الرياض، 2008، ص ص 44-45.